الإحصاء الفلسطيني ينظم ندوة حول سلسلة المسوح الاقتصادية في جامعة النجاح الوطنية

انسجاماً مع سياسية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني القائمة على أساس مواصلة الحوار بين منتجي ومستخدمي الرقم الإحصائي الفلسطيني الرسمي، نظم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اليوم الثلاثاء الموافق 2011/11/29 ندوة حول سلسلة المسوح الاقتصادية وذلك بمدرجات الشهيد ظافر المصري بجامعة النجاح الوطنية/نابلس، حضرها العديد من طلبة كلية الاقتصاد بالجامعة.

وقد افتتح الندوة السيد وحيد الشحروري مدير دائرة المسوح الميدانية/ شمال الضفة الغربية في الإحصاء الفلسطيني حيث رحب خلالها بالحضور واستعرض الأهداف العامة لبرنامج حوار منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية والذي ينفذه الجهاز بشكل دوري للتعرف على احتياجات المستخدمين واطلاعهم على نتائج المسوح التي ينفذها الجهاز، وشكر في كلمته ادارة الجامعة على استضافة أعمال الندوة.

بدوره قام السيد رشاد يوسف مدير دائرة إحصاءات القطاعات الخدمية في الجهاز بعرض مادة الندوة وتسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بموضوع القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومنهجية توفير الإحصاءات والمؤشرات الخاصة بها، حيث أشار إن سلسلة المسوح الاقتصادية تشكل حجر الأساس لبناء منظومة الحسابات القومية في فلسطين، بالإضافة إلى أهمية هذه البيانات للباحثين والدارسين ومحللين الاقتصاديين، ودورها الرئيسي في صنع القرارات والتخطيط.

واشار السيد يوسف أن سلسلة المسوح الاقتصادية هي مجموعة من المسوح السنوية تنفذ معاً وترصد واقع أهم القطاعات الاقتصادية وهي: القطاع الصناعي، قطاع الإنشاءات، قطاع التجارة الداخلية، قطاع النقل والتخزين، قطاع الاتصالات والمعلومات، وقطاع الخدمات الأخرى، حيث تنفذ هذه المسوح بالاعتماد على تعدادات المنشآت التي نفذها الجهاز للسنوات الماضية، وبخصوص آلية تنفيذها فقد وضح السيد يوسف أن هذه المسوح تنفذ بطريقة العينة للمؤسسات الاقتصادية التي تمارس أعمالها في الأراضي الفلسطينية، بحيث يتم زيارة هذه المؤسسات بشكل سنوي وجمع بياناتها من قبل باحثين مدربين في الجهاز.

كما نوه السيد يوسف إلى العمليات الفنية التي يقوم بها الجهاز من اجل ضمان جودة البيانات الإحصائية في مثل هذه المسوح وذلك لتوفير الرقم الإحصائي الدقيق.

وفي نهاية الندوة قدم السيد يوسف عرضاً لأبرز نتائج الدورة الأخيرة لسلسلة المسوح الاقتصادية عن عام 2010، حيث أشار أن عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ 103,767 مؤسسة تشكل أنشطة التجارة الداخلية أكثر نصف هذه المؤسسات، وتشغل هذه المؤسسات 295,176 عامل، حوالي 41% منها يعملون في أنشطة التجارة الداخلية، أما قيمة الإنتاج فقد بلغت 7,365.6 مليون دولار أمريكي، 37% من هذا الإنتاج يتحقق من النشاط الصناعي. بالمقارنة مع عام 2009 فإن هناك نمو في جميع المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفع عدد المؤسسات بنسبة 1.3%، وعدد العاملين بنسبة 0.9%، في ارتفعت قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بنسبة 28.8%، 33.6% على التوالي.

وفي نهاية الندوة فتح باب النقاش والتوصيات حيث تمت الإجابة على كافة الاستفسارات والأسئلة التي طرحت خلال الندوة، وقد أوصى الحضور بضرورة تكثيف عقد مثل هذه اللقاءات لما في ذلك من حوار مباشر بين المنتجين والمستخدمين للبيانات الإحصائية، وضرورة اعتماد المعلومات الإحصائية في إعداد الخطط والدراسات، والاستفادة القصوى من مخرجات النظام الإحصائي الرسمي في كافة المجالات، وثمن المجتمعون دور الإحصاء الفلسطيني في توفير المعطيات الرقمية والبيئة العلمية المناسبة لتطوير أداء المؤسسات في القطاعات المختلفة.